المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** الاثنيات والاقليات الدينية وتأثيرهما في المجتمعات التقليدية (العراق انموذجاً)
**اسم الكاتب:** م. رؤى لؤي عبدالله
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/2480
**تاريخ الاسترداد:** 2025/06/13 17:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# الاثنيات والاقليات الدينية وتاثيرهما في المجتمعات التقليدية (العراق انموذجاً)

م.رؤى لؤي عبدالله
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

**المقدمة:**

تشهد المرحلة الحالية تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية واسعة النطاق ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، ومنها المنطقة العربية ولاسيما في العراق بعد 2003، إذ برزت إلى الساحة الثقافية والسياسية العراقية مسألة الاثنيات والأقليات الدينية ، التي شكلت محورا أساسيا في التجليات والمواقف المختلفة المعلنة عن مسألة الحقوق الثقافية والسياسية لكل مكون وبقدر أهمية الموضوع في ثقافة قبول الرأي والرأي الأخر إلا أنها شكلت أيضا إشكالية كبيرة في ظل ثقافة تقليدية لم تنظر إلى المسألة من زاوية بناء الدول المدنية إنما نظرت إلى مصالح سياسيها دون النظر إلى أهمية الوعي المجتمعي لتقديرها، لاسيما أن المجتمع العراقي قد تجاوز الطرح السياسي لهذه المسالة مقدرا أهمية التعايش السلمي في أولى أولياته فضلا عن الأحوال المعيشية وتحقيق الاستقرار والأمن لكل فرادة واثنياته وأقلياته الدينية، لتبقى مسالة الحقوق يقررها الدستور في بنية دولة عادلة يحلم بها كل العراقيين.

إن العبور إلى مرحلة فهم واقع القليات الدينية يستلزم إدراكا كاملا للتحولات الجارية في المحيط الإقليمي للعراق وتداعياته المستقبلية، وهي تمثل بحد ذاتها جزاء من إشكالية الموضوع ليكون التشكل الاجتماعي والثقافي الداخلي في ظل ثقافة تقليدية تمثل الجز الأخر من الإشكالية، لذا يسعى البحث إلى فهم جناحي الإشكالية من خلال قراءة اجتماعية وسياسية كي تتضح الروية ،ويأخذ ابحث مداه الأكاديمي.

**أولا -هدف البحث:**

**فهم العلاقة التي تحكم أطروحات العولمة بشأن الاثنيات والأقليات الدينية وطبيعة الثقافة** التقليدية في المجتمع العراقي.

ثانيا-موضوع وأهمية البحث:

طرحت العولمة برامجها بشكل مكثف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1989، من خلال أطروحات مروجي العولمة المتمثلين في أبرزهم كل من اكوياما وهنتغتون وكلاهما صاغ نظريتان متعاقبتان الأولى صاغها اوكياما عام 1990 حول النظام العالمي الجديد وبعده خمس سنوات صاغ هنتغتون أطروحته حول صدام الثقافات، فالأول انطلق من فكرة أساسية أن نظاما عالميا واحدا سيولد يعمم ثقافته على العالم ،والثاني افترض حدوث صدام ثقافي بين ثقافة الغرب

من جهة وثقافة الصين والثقافة الإسلامية من جهة أخرى ، وبغض النظر عن البعد السياسي لهذين الأطروحتين، فان دعوة العولمة تتركز إلى تعميم ثقافة واحدة على المجتمع الإنساني ، فان البحث يسعى إلى طرح واقع الأقليات الدينية كأقليات ثقافية في المجتمعات التقليدية والتي يبدو أن طرح حقوقها يتناقض مع أصل أطروحات العولمة حينما يظهر ذلك في مسألة إذكاء حقوق الاثنيات والأقليات الدينية و ذلك بعدها جماعات اجتماعية لها خصوصياتها الثقافية والاجتماعية. أن طرح موضوع الأقليات الدينية وخصوصياتها الثقافية في المجتمع العراق يحتاج إلى وقت طويل لاستيعاب مضمون الدعوة في إقامة الديمقراطية وتحقيق النظام ألتعددي وهي دعوة لها أبعادها الثقافية والاجتماعية وهي كفيلة بتحقيق تنوع ثقافي واعي مبدع في نتائجه الحضارية ولاسيما في بناء العدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع، أما إذا ابتعد عن هدفه هذا فان ذلك سيشكل أيضا خطرا على الهوية الوطنية في ظل ثقافة تقليدية تقوم على نظام اقتصادي تقليدي غير قادر على تحقيق معدلات مقبولة من الانجاز وإشباع حاجات الإنسان المختلفة.

أن مشروع المجتمع ألتعددي مشروع حضاري يتفق مع منطق الحكم الرشيد الذي يساهم الجميع به ويحقق للإنسان مكانته الاجتماعية ويتيح للجميع فرص تنموية واعدة، لاسيما إذا بلغ المجتمع مستوى متقدم من الوعي وقامت فيه مؤسسات رصينة ومهنية هدفها إشباع حاجات الإنسان، فإذا ما تحقق هذا الإشباع فان بناء هوية وطنية تكون ممكنة وفعالة إما إذا بقي المجتمع يقوم في توازناته على حجم ودور الاثنيات في تحقيق أهدافها المحلية، فان المجتمع سيدخل في نفق الفساد المالي وينشأ صراع حول المكاسب، وعندئذ سيكون التغالب هو أساس النظام السائد، وبهذا المعنى ينبغي على النظام الاجتماعي في العراق تجديد دور الاثنيات الثقافية التي ينبغي تبني مسألة التنافس الايجابي في تطور المجتمع وإشباع حاجات الإنسان في إطار وطني يكون شعاره الوحدة الوطنية والهوية العراقية القادرة على جعل العراقيين يتفاعلون في نظام ثقافي عابر للتعصب والانحياز إلى مرحلة يقدر فيها الانجاز ويكون معيارا للانتماء للوطن من خلال بناء قيم ثقافية عابرة للعرقية والطائفية والعشائرية وجعل القانون هو السائد وصولا إلى بناء الدول الوطنية التي تحترم الجميع وتعزز ثقافة احترام الأخر على أساس انجازاته للمجتمع ككل وليس لطائفة أو عرق أو عشيرة.

ثالثا-منهج البحث:

سيوظف المنهج الاستقرائي التحليلي في دراسة الموضوع بما يتفق مع المعايير المنهجية الهادفة إلى مستوى مقبول من التجرد القيمي والحياد.

**وعليه فان البحث يقع في مجاور عده وهي:**

أولا: الإطار النظري ومفاهيم البحث

ثانيا: واقع الاثنيات والأقليات الدينية في أطار الثقافة التقليدية.

ثالثا:التحولات الثقافية والسياسية العراق وانعكاسها على الاثنيات والأقليات الدينية : رؤية مستقبلية.

رابعا :النتائج والتوصيات

**أولا: الإطار النظري ومفاهيم البحث**

**1-موضوع البحث:**

طرحت العولمة برامجها بشكل مكثف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1989، من خلال أطروحات مروجي العولمة المتمثلين في أبرزهم كل من اكوياما وهنتغتون وكلاهما صاغ

نظريتان متعاقبتان الأولى صاغها اوكياما عام 1990 حول النظام العالمي الجديد وبعده خمس سنوات صاغ هنتغتون أطروحته حول صدام الثقافات، فالأول انطلق من فكرة أساسية أن نظاما عالميا واحدا سيولد يعمم ثقافته على العالم ،والثاني افترض حدوث صدام ثقافي بين ثقافة الغرب من جهة وثقافة الصين والثقافة الإسلامية من جهة أخرى ، وبغض النظر عن البعد السياسي لهذين الأطروحتين، فان دعوة العولمة تتركز إلى تعميم ثقافة واحدة على المجتمع الإنساني ، فان البحث يسعى إلى طرح واقع الأقليات الدينية كأقليات ثقافية في المجتمعات التقليدية والتي يبدو أن طرح حقوقها يتناقض مع أصل أطروحات العولمة حينما يظهر ذلك في مسألة إذكاء حقوق الاثنيات والأقليات الدينية و ذلك بعدها جماعات اجتماعية لها خصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

ولاشك أن موضوع الاثنيات والأقليات الدينية في المجتمع العراقية في المرحلة الحالية لابد أن يتأثر بالتحولات الإقليمية والعالمية وتنامي ظاهرة العنف والإرهاب على نطاق واسع في العراق والمنطقة العربية وما نتج عن الربيع العربي من تداعيات خطيرة على الأمن المجتمعي وانشقاقات في البنية ثقافية وتأثيرها في التنمية ومعيشة الإنسان فضلا عن نتائجها الخطيرة على البنية الاجتماعية وعلى الفئات الاجتماعية كافة ولاسيما فئة الشباب وما تعانيه من بطالة وهجرة وتعاطي مخدرات وغيرها، ما ترك آثار كبيرة على الواقع الاجتماعي، وإذا كانت قضية الاثنيات والأقليات الدينية اليوم تشكل محورا مهما للسياسيين لتحقيق مكاسب سياسية في ظل ثقافة تقليدية من خلال استغلال تلك القوى الجوانب العاطفية لجر جماهير هذه الاثنيات والأقليات وراءها فان هذه الحقوق ينبغي احترامها والنظر إليها من خلال ما اقره الدستور العراقي في ظل دولة مدنية عادلة، وان تكون هذه الحالة مثالا للتعايش السلمي ، كما ينبغي أن لا يخفى عن البال التداعيات في المحيط الإقليمي العراق وانعكاسها على الأمن الداخلي وتأثيرها كذلك على طرح هذه المسألة في ظل ثقافة تقليدية لا تزال تعيش محليتها إذا لم تكن هنا إجراءات عملية لنقل المجتمع إلى مرحلة متطورة وهي إجراء تنمية بشرية تنقل المجتمع إلى هوية وطنية جامعة من خلال إشباع حاجات الإنسان العراقي الأساسية.

1-أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الحاجة الملحة إلى ضرورة نقل المجتمع العراقي إلى مرحلة من التطور الاجتماعي والنضج السياسي لفهم حالة الاثنيات والأقليات فيه من اجل تحقي مبدأ العدالة والشعور المشترك بالمسؤولية، وعليه فأن مشروع المجتمع ألتعددي مشروع حضاري يتفق مع منطق الحكم الرشيد الذي يساهم الجميع به ويحقق للإنسان مكانته الاجتماعية ويتيح للجميع فرص تنموية واعدة، لاسيما إذا بلغ المجتمع مستوى متقدم من الوعي وقامت فيه مؤسسات رصينة ومهنية هدفها إشباع حاجات الإنسان، فإذا ما تحقق هذا الإشباع فان بناء هوية وطنية تكون ممكنة وفعالة إما إذا بقي المجتمع يقوم في توازناته على حجم ودور الاثنيات في تحقيق أهدافها المحلية، فان المجتمع سيدخل في نفق الفساد المالي وينشأ صراع حول المكاسب، وعندئذ سيكون التغالب هو أساس النظام السائد، وبهذا المعنى ينبغي على النظام الاجتماعي في العراق تجديد دور الاثنيات الثقافية التي ينبغي تبني مسألة التنافس الايجابي في تطور المجتمع وإشباع حاجات الإنسان في إطار وطني يكون شعاره الوحدة الوطنية والهوية العراقية القادرة على جعل العراقيين يتفاعلون في نظام ثقافي عابر للتعصب والانحياز إلى مرحلة يقدر فيها الانجاز ويكون معيارا للانتماء للوطن من خلال بناء قيم ثقافية عابرة للعرقية والطائفية والعشائرية

وجعل القانون هو السائد وصولا إلى بناء الدول الوطنية التي تحترم الجميع وتعزز ثقافة احترام الأخر على أساس انجازاته للمجتمع ككل وليس لطائفة أو عرق أو عشيرة.

**3 -هدف البحث:**

فهم العلاقة التي تحكم أطروحات العولمة بشأن الاثنيات والأقليات الدينية وطبيعة الثقافة التقليدية في المجتمع العراقي.

**4-منهج البحث:**

من اجل دراسة الموضوع دراسة منهجية لابد من تحليل والواقع الثقافي والمسار السياسي الحالي في المجتمع العراقي في المرحلة الحالية، وعليه سيوظف المنهج الاستقرائي التحليلي في دراسة الموضوع بما يتفق مع المعايير المنهجية الهادفة إلى مستوى مقبول من التجرد القيمي والحياد.

**ثانيا-مفاهيم البحث الأساسية:**

**1-الاثنيات:**

يمكن تعريف الأثنية بأنها(المجموعة الإثنية (أو الإثنية، أو العرقية "حسب الترجمات العربية هي فئة من الناس الذين يُعَرِفون بعضهم البعض على أساس أوجه الشبه مثل السلف، اللغة، المجتمع، الثقافة أو الأمة عادة ما تكون الإثنية حالة موروثة على أساس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. الانتماء إلى مجموعة أثنية يميل إلى أن يكون محدد بالاشتراك بالتراث الثقافي، أو السلف، أو أسطورة الأصل، أو التاريخ، أو الوطن، أو اللغة، أو اللهجة، الأنظمة الرمزية مثل الميثولوجيا والطقوس، المطبخ، أسلوب الملابس، والفن.)[1]

وتظهر الاثنيات في المجتمع العراقية بإشكال عدة منها الدينية والعرقية، وهذه الاثنيات اشترك في العيش المشترك على ارض العراق منذ الآلاف السنين ،فالعرب والكرود والتركمان يمثلون اثنيات عرقية إلا أنها تشترك بثقافة عراقية جامعة ، كما تظهر اثنيات دينية المسلمين والمسحيين والصابئة والايزيدين وغيرهم وهم أيضا يعيشون حياة مشتركة تجمعهم الثقافة العراقية.

**2-الأقلية**

الأقلية في اللغة: من قل، يقل، والقلة: ضد الكثرة والكثر، وأقله: جعله قليلا[1]. والقلة والكثرة يستعملان في الأعداد[2].

تعرف الموسوعة البريطانية الأقليات بأنهم: (جماعة من الأفراد يتمايزون عرقيا أو دينيا أو لغويا أو قوميا عن بقية أفراد المجتمع، الذي يعيشون فيه.ولا يكاد يخلو بلد في العالم من وجود الأغلبية، والأقليات المختلفة، والتي قد تعتبر أقلية في نوع معين، أو في أكثر من نوع من الاختلافات الداعية لتسميتهم بالأقليات. وفي دول الشرق القديم عموما، والتي تعاقبت عليها الحضارات القديمة، والأمم، والصراع والحروب في مختلف العصور، تكون الأقليات أكثر تواجدا، وتداخلا، وتنوعا.[3])

**كما إن مفهوم الأقلية** (مفهوم أجنبي، لم يعرفه المسلمون ولم يعرف في الإسلام. وقد ابتلي به المسلمون حين مزقهم هذا المفهوم وما زال يمزق ويشتت بهم حتى الآن. وقد استخدمته الدول

---

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/المجوعة الاثنية.

[2] حميد الصغير:علاقة المسلمين الأقلية بالدولة غير الإسلامية التي يعيشون فيها-مهاجرو الحبشة نموذجا- جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -شيكه اللوكة - وجدة– المغرب. ص3

[3] https://www.orient-news.net

الاستعمارية كسلاح فعال للتدخل في شؤون الدول والشعوب الأخرى، ولتمزيقها؛ حتى يسهل استعمارها، والهيمنة عليها، ومنعها من النهضة والتقدم. وقد قيل إن سياسة الاستعمار تعتمد على المقولة التالية: فرق تسد)[4].

ويرى البعض أن مصطلح الأقلية مصطلح سياسي ويرفض مثل هذه التسمية ولاسيما بعض أبناء الأقليات في المجتمع العراقي باعتبار أن ذلك يحجم دورهم ويرون أن أنفسهم بأنهم مواطنون عراقيون من الدرجة الأولى ، وان تسميتهم بالأقلية يضعهم على درجات السلم الاجتماعي الأقل.

**3-الهوية الوطنية:**

تعد الهوية هي السمة الأساسية لأي ثقافة وهي تتغذى من عناصر متداخلة لتشكل مرجعيات منتقاة ، مادية وغير مادية،متفاعلة مع التراث والواقع الاجتماعي المعاش مبرزة شعورا بالانتماء إلى وسط اجتماعي مميز، ة وكما يراها (ايركسون) ليست شيئا يمتلكه الإفراد تلقائيا، إنما يتطور من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج المبكر عبر مراحل ثمانية متعاقبة ومنفصلة نسبيا، عن بعضها، وتمثل كل مرحلة أزمة محتملة من الصراع بين الهوية وبين غموض الدور في مرحلة المراهقة والتي تمثل محور أساسي في مرحلة المراهقة، فإذا فشل الفرد في هذه المرحلة من تكوين هوية مستقرة فان ذلك سيقوده إلى تشويش ملامح هويته.وعليه فالهوية مفهوم جمعي متجذر في الانتماء الأسري أو العرقي أو الوطني للفرد ولا يمكن فصلها عن العوامل التاريخية المؤثرة[5]. وتربط الأمم المتحدة تعريف الهوية بإشباع الحاجات للإنسان ، وهو توجه ظهر في الاهتمام بالتنمية الإنسانية في السنوات الأخيرة.

**ثانيا: واقع الاثنيات والأقليات الدينية في إطار الثقافة التقليدية.**

لاشك أن مسألة الاثنيات في المجتمع العراقي مسألة تعبر عن أصل عملية تشكل البناء الاجتماعي العراقي خلال التاريخ، وان ذلك مرتبط أساسا بشعور العراقيين بانتمائهم الأصيل الى ارض وادي الرافدين، فالاثنية القومية بين الكورد والعرب والتركمان والأشوريين وغيرهم هي مسألة تاريخية مرتبطة بعوامل تكوينية وثقافية متفاعلة، لذا لم يجد العراقيين خلال التاريخ بان هناك حواجز تفصل بين الاثنيات بل على العكس تماماً كان التنوع الثقافي عامل إبداع في حقب البناء الحضاري ولم تكن في مرحلة من مراحل التاريخ عامل صراع واختلاف، فثقافة التسامح والتعايش مسألة أصلية في الثقافة العراقية، وتلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا مهما في بلورة مفاهيم ايجابية لدى الإفراد عن طبيعة الاثنيات والأقليات الدينية فالتنشئة الاجتماعية هي( المجال الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد كي يصبح مواطنا وكائنا سياسيا يمتلك القدرة في التفاعل الاجتماعي ضمن نسق سياسي معين ومن خلال الدور الذي يتقلده)[6] وفي عصر المعلوماتية والعولمة تبرز ثقافة جديدة معولمة تجاوز الإنسان بها الانتماءات القومية أو الدينية كعوامل معوقة للتعايش السلمي بل أن الإنسان اخذ يتعامل مع حقائق الواقع من خلال التعايش المباشر مع مختلف الأجناس البشرية عبر القارات، كما أن المجتمع العراقي وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها فانه ضرب مثالا رائعاً في مجال التسامح ولاسيما فيما يتصل

---

[4] **مجلة الوعي ، مجلة فكرية ثقافية، على شبكة الانترنيت:http://www.al-waie.org**

[5] **نخبة من الباحثين ، الدولة والمجتمع في العراق، قراء في الراهن واستشراف المستقبل بحث د. خليل إبراهيم رسول : الهوية الوطنية وسبل النهوض بها، الطبعة الأولى ، ،المركز العلمي العراقي ، مطبعة الرافدين، بيروت ،2016،ص101.**

[6] **د. احمد عبد القادر وعبد لباسط، العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد(4) لسنة (6) 1979، الكويت ، ص 31-32.**

بالثانية القومية التي تحصل جرائها أي صراعات مدمرة كما كان يتوقع الكثيرون وهذا يرجع الى إيمان الإنسان العراقي أياً كان انتمائه القومي بأنه يتعايش مع الأخر .

أن ما حصل من صراع في الماضي إنما كان في أصله صراع سياسي بين نظام حكم وثائرين عليه، لذا فان ثقافة التسامح كانت تتسم بصفتها الإنسانية حتى في أحلك الظروف الصعبة. وعلية فان العناية بالتربية (أن يكون الفرد كائنا اجتماعيا يستطيع التكيف في المجتمع الذي يعيش فيه، وتكسبه الصفات الإنسانية والاجتماعية لان هذه الصفات لا تولد مع الفرد لكنها تنمو من خلال الوقت عندما يشارك الآخرين تجارب الحياة)[7].

**1- المناهج الدراسية وحقائق الواقع**

ينبغي التأكيد بان فهم واقع الاثنيات في الثقافة العراقية لا زال يحتاج الى الكثير من الدراسة وحتى المناهج الدراسية السائدة في مراحل التعليم كافة ما تزال غير قادرة على تقديم تصور نظري قابل للقبول يستند الى تعريف جوهري بالأقليات وحقوقها المدنية، لذا ينبغي الوقوف على واقعها فطريقة التعامل غير قادرة على التعامل مع حقائق الواقع بطريقة موضوعية وعلمية، وتعريف الأجيال الجديدة وشبابنا بهذا التنوع الثقافي الذي ينبغي أن يكون مصدر ثراء للثقافة الوطنية، فالتنوع الثقافي المعبر عن ثقافات فرعية لا يمكن إن يكون فاعلاً خارج الإطار العام للثقافة المجتمعية الجامعة، لذا فان مصادر وحدة الثقافة العراقية تنطلق أساسا من هذا التنوع الذي يعطي خصوصية عراقية للانتماء الوطني خلال التاريخ، وينبغي أن تكون هذه المناهج خالية من أي توجه إيديولوجي يضر بطبيعة الثقافة العراقية بمختلف فروعها وتنوعها المرتبطة أيضا بنوع البيئة الطبيعية والثقافية.ولاشك أن ذلك يتوقف على طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعد(الأسلوب الذي تتبعه الأسرة في تعلمه استنادا الى العادات والتقاليد السائدة ويا تثر فيها الفرد ويسك مساره السياسي والاجتماعي ، لان النتيجة النهائية لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية تظهر في اتجاهات الفرد الاجتماعية والسياسية وفي أفعاله وأقواله وفي تعامله مع الناس ومع الجماعات ومع السلطة)[8].

أن الثقافة العراقية على ترجمة الواقع الاجتماعي هو المخرج الحقيقي الذي يعطي لتنوع الثقافة فرصة التعايش السلمي والبناء المعرفي للشباب وفق مبادئ وقيم الثقافة الاجتماعية التي تخدم الإنسان مهما كان انتمائه الفرعي، لذا فان واقعية التفاعل الاجتماعي أضحى مطلب تربوي وعلمي لأنه يفسح المجال أمام المجتمع إن يكون أمام حقائق التنوع الثقافي الذي هو مصدر قوة وثراء الثقافة الوطنية في زمن لا يمكن إلا أن يكون المجتمع متواصل مع غيره من المجتمعات الإنسانية والتفاعل مع ثقافاته المختلفة فما بالك بالنسبة للثقافات الفرعية العراقية التي تميل الى التعايش والتسامح لذا فان المناهج الدراسي ينبغي أن تهتم بهذه الخاصية.

**2- التعريف بحقوق الأقليات وبناء العراق الواحد**

من أولى أولويات صياغة طرق التأهيل في المجتمع العراقي الجديد هي إرساء قواعد جديد تقوم على التعريف بحقوق الأقليات الثقافية والاجتماعية والسياسية وان هذه الحقوق هي جزء أصيل من مقومات بناء المجتمع المدني في العراق فعملية البناء الفكري للشباب ينبغي أن تقوم على أساس ضرورة احترام حقوق الأقليات المتعايشة في العراق، سواء من خلال التأكيد على دورها التاريخي في حياة المجتمع العراقي وتعزيز فكرة الحقوق على أنها أصل أصيل من

---

[7] د. سناء الخولي: المدخل الى علم الاجتماع، المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1977، ص130.

[8] د.عبد ارحمن العيسوي : سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار الفكر الجامعين القاهر، 1985، ص187.

الثقافة العراقية، وان ذلك يأتي من خلال التفاعل مع الواقع الاجتماعي إذ تقوم تنمية ثقافة الفرد على اكتساب قدر من القناعات عن طريق التنشئة الاجتماعية والسياسية عن طريق ما يعرض للفرد( من حقائق ومعلومات أساسية داخلية وخارجية ، فالكلمة المسموعة أو المكتوبة تسهم مساهمة فعالة في التعرف على مشكلات الإنسان الآنية ما يساعد على تنوير أفكاره وتوسيع مداركه)[9] من اجل إن يكون قادر على الاعتراف بهذه الحقوق من خلال الحقائق الموضوعية التي يتطلبها الطفل والشاب ركائز لبناء هذا المجتمع المدني، ونبذ كل إشكال التعصب القومي والطائفي والديني، لذا فان تدريس النشء الجديد في هذا السياق مسألة ينبغي أن تحظى باهتمام التربويين وعلماء النفس والاجتماع وان يتم صياغتها بطريقة منسجمة مع الوثائق الدولية لحماية حقوق الأقليات من اجل تحقيق شروط التعايش السلمي، وان ذلك أيضا مرتبط بحقائق الواقع السياسي والإيديولوجي السائد على الساحة السياسية العراقية اليوم، وهو يتطلب فهم أكثر واقعية لهذه الحقوق من خلال رسم خارطة متكاملة لهذه الحقوق يكون لوسائل الإعلام المختلفة الدور الأساس في نشر مبادئها وقيمها، ليكون ذلك منسجما مع ما ينبغي إن يوضع في المنهج الدراسي لهذه الحقوق بوصفها حق أصيل من حقوق المواطنة، ولا يمكن تجاوز العقبات التي تعترض سير عملية التوافق الاجتماعي إلا أن خلال تأسيس لتنشئة تربوية حقيقية تضع في الاعتبار هذه الحقوق في أولوياتها كذلك ينبغي أن تأخذ مكانها المميز في مختلف المناهج الدراسية مع التأكيد على العامل الإنساني ومجتمعية الدعوة الى هذه الحقوق بوصفها جزء لا يتجزأ من الثقافة العراقية المعاصرة القائمة على أساس التنوع الثقافي القادر على إرساء قواعد البناء الاجتماعي الأساسي الذي يهدف الى تحقيق أهداف المجتمع في التعايش والتنمية الديمقراطية. وهذا يأتي ضمن تشريع قانوني يضمن وحدة البلاد( أن الضمانة الدستورية لوحدة لعراق ودولته يجب أن تستند الى آليات واضحة ودقيقة لا مجال فيها لاجتهادات متعارضة ورؤى متناقضة أو تفسر لمصالح الإطراف على حساب الوحدة الوطنية والهوية الوطنية[10])

**ثالثا: منهجية ترسيخ مفهوم حقوق الأقليات**

لقد أشار فوكوياما الى أهمية الدين في المضي والحاضر لما يمثله من قوة في المجتمع ، (إذ يمكن استعراض إعادة هيكلة الغرب في القرن التاسع عشر ، فقد لعب الدين دورا بالغ الأهمية في المجتمع البريطاني والأمريكي وفي اليابان في الحياة الاجتماعية في هذه المجتمعات)[11] وقد شهدت بعض هذه المجتمعات صراعات واسعة في هذا المجال.

لاشك أن ترسيخ حقوق الأقليات في المجتمع العراقي لا تنفصل عن ترسيخ قيم الديمقراطية وإجراء التنمية البشرية التي يهما يمكن تحقيق تقدم اجتماعي في العراق، ومن ثم قدرة العراق على تحقيق مقبول من مبادئ ومؤشرات الألفية للتنمية البشرية التي وضعتها الأمم المتحدة، لاشك أن ترسيخ ثقافة التسامح وحقوق الأقليات هي ليست عملية سهلة تتحقق من خلال الخطب أو المقالات إنما هي عملية مرتبطة بعملية تنشئة اجتماعية وأسرية تبدأ من الأسرة لتعزز قيم التسامح واحترام الأخر، ولعل تعليم الطفل على بعض القيم الحضرية مثل احترام الكبير و الإصغاء للمتكلم واحترام الأخر والتعايش السلمي مع مختلف شرائح المجتمع، وتزداد الحاجة

---

[9] لؤي بحري: مبادئ علم السياسة، مطبعة اسعد، بغداد، 1995،ص277.

[10] د. ناهده عبد الكريم حافظ: الدستور العراقي- قراءة سوسيو- سياسية ، بحث منشور في كتاب الدولة والمجتمع في العراق –قراءة الراهن واستشراف المستقبل-، مصدر سابق، ص131.

[11] فرانسيس فو كوياما، التصدع العظيم، ترجمة عزة حسين كبة، بيت الحكمة ، بغداد، 2004، ص282.

الى ذلك في المناطق التي تتميز بوجود تعايش تعددي من مختلف الأقليات، لذا فان إعطاء الطفل صورة ايجابية عن الأخر، تمثل مؤشر ايجابي في قبول هذا الأخر، ومن ثم ظهور شعور مشترك لدى هؤلاء الأطفال في المنطقة الواحدة بالانتماء إليها، وان ذلك يصبح حقيقة راسخة في عملية البناء الفكري حينما تكون المناهج الدراسية تعمل على ترسيخ هذه المبادئ وهذه المفاهيم وتضع إطار عام للمواطنة والهوية الوطنية بحيث لا تتقاطع مع الخصوصية الثقافية لأي مكون، أي جعل الثقافة الفرعية تتصل منهجياً بثقافة المجتمع العام بوصفها جزء أصيل منها. وعليه فان إبراز حقوق الأقليات في المناهج الدراسية ينبغي أن يبدأ من التعليم الأساسي حتى التعليم الجامعي والعالي بعده قضية حيوية ينبغي العمل على تنفيذها بعناية وفق خطة علمية وموضوعية أي ينبغي أن تستند الى دراسات علمية حتى تصبح الثقافات الفرعية بكاملها تعبر عن ثقافة مجتمعية متعايشة سلمياً في وطن واحد يحترم أبنائه بعضهم بعضاً ولا تمييز بينهم على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو الثقافة وينبغي أن تولى هذه المسألة العناية التامة من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والكتل السياسية الفاعلة في الساحة العراقية من اجل بناء مجتمع جديد لا تظهر فيه مواطن درجة أولى ومواطن درجة ثانية بل مجتمع مدني قائم على التكافؤ وتقدير الانجاز كمعيار حقيقي للمكانة الاجتماعية.

**ثالثا- التحولات الثقافية والسياسية العراق وانعكاسها على الاثنيات والأقليات الدينية : رؤية مستقبلية.**

لاشك أن الأوضاع الداخلية تتأثر ما يجري في المحيط الإقليمي للعراق في المرحلة الحالية نتيجة الصراعات السياسية والثقافية القائمة. لقد أثبتت التطورات التاريخية، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أن الانتماءات :( القومية والاثنية والدينية هي من أقوى الانتماءات وأكثرها صمودًا، لذلك أثبتت فكرة انصهار الجماعات في بوتقة واحدة فشلها في جميع أنواع الأنظمة السياسية والاجتماعية المعاصرة. إن الانتماء إلى جماعة محددة يعني ضمنًا وجود جماعات أخرى، إي أنة لا يمكن إن توجد هوية جماعية معينة، إلا بوجود هويات أخرى، وهذه الحقيقة تؤكد أهمية الحدود بين الجماعات وخصوصًا التي تتشكل على الأسس نفسها ( قومي، اثني، ديني .... الخ) فالفرد يعرف نفسه بطريقة تضعه داخل حدود جماعة معينة، لذلك فان دراسة الهوية " القومية ، الاثنية ، ... الخ " هي في جوهرها دراسة حدود الجماعة وتشكّلها اجتماعيًا وثقافيًا، لهذا السبب فأن الدراسات التي تجري على الهوية الوطنية يجب إن تنطلق في الحالات التي تكون فيها الهوية واضحة ومرئية أو في الحالات التي تكون فيها الهوية غامضة وغير واضحة أو مُختلفا حولها . وفي هذه الحالات يمكن بسهولة ملاحظة الإجراءات المعقّدة التي من خلالها تتحدد الهوية الوطنية)[12].

تعد التحولات الثقافية والسياسية الجارية في المجتمع العراقي في المرحلة الحالية من أهم المراحل التي يمر بها الإفراد لتكوين تصوراتهم الاجتماعية عن طبيعة التغير الحاصل في بنية المجتمع ، ولاسيما ما يتصل ما يطرح من حقوق الأقليات الدينية وحرية العبادة وهو أمر بات يفرض نفسه في المجتمع بعد 2003، وبهذا المعنى أن هناك أزمة اجتماعية وثقافية في المجتمع ما يتطلب العمل على إقامة المجتمع التعددي الذي يؤمن للجميع حقوق متساوية وهذا لا يمكن تحقيقيه إلا إذا انتقل المجتمع الى مرحلة جديدة تتسم بترسيخ مفهوم الدولة المدنية التي يتساوى

---

**[12] محمد عبد الله الحربي: مدخل لدراسة الهويات الوطنية "دراسة سوسيولوجية لحالة الهوية الأردنية"، على شبكة الانترنيت: *www.thoriacenter.org/cms/webimages/359509.doc***

فيها الجميع بالواجبات والحقوق وتكون الحرية الفردية والاجتماعية وممارسة الطقوس والواجبات الدينية لكل فئة أو أقلية في المجتمع من خلال شعورهم بالمواطنة وإنهم مواطنين من الدرجة الأولى، وهذا يحتاج الى عملية اجتماعية متكاملة الأركان تبدأ بالأسرة والمدرسة والمجتمع لتنشئة جيل جديد يتكيف مع التحولات والتغيرات الحاصلة بما يضمن وحدة البلاد والحرية الفردية والمجتمعية فيه بحقوق متساوية لذا فان أدق عملية اجتماعية ونفسية يمر بها الفرد حتى تكتمل شخصيته خلال سنوات عمره وهي ضرورة التكيف في كل مرحلة من مراحل عمره حتى يتمكن من الاستمرار وينبغي عليه أن يتكيف مع ظروف كل مرحلة قبل أن ينتقل الى المرحلة التالية التي تختلف عن المرحلة التي سبقتها[13].

**1-حقوق الأقليات الدينية في مجتمع جديد**

أن العراق يمر بمرحلة تحول سياسي واجتماعي يتطلب من الدارسين والباحثين دراسة الوضع الجديد وخصائصه وطبيعة العلاقة بين مكوناته فالعراق الجديد( قدمّ في دستوره رؤية جديدة لحقوق أقلياته الدينية، والتي تشترك مع الأكثرية في قيم المواطنة والانتماء للحيز الجغرافي والتاريخي عينه)[14]. وإذا كان الدستور يعطي حقوق للأقليات فان ذلك ينبغي أن يتوافق مع الواقع الاجتماعي الذي لا يزال يخضع الى ثقافة تقليدية تحمل من العشائرية والانحياز الاجتماعي الشيء الكثير، لذا فن كلمة أقلية قد تشكل لدى البعض استنكار ولاسيما من أصحاب الأقليات الدينية أنفسهم لأنهم يريدوا أن تكون مكانتهم مساوية لإفراد المجتمع الآخرين وان تكون المواطنة هي المعيار، والانتقال الى هذه المرحلة تحتاج الى وقت طويل حتى يتحقق هذا الوعي الاجتماعي وهذا يتطلب تحول بنيوي في المجتمع مسبوق بتحول صناعي واقتصادي يغير العلاقات الاجتماعية القائمة على الانحياز الى علاقات ايجابية يعيش في ظل حياة مستقرة تمارس الأقليات الدينية وغيرها عاداتها وتقاليدها وثقافتها وعباداتها وطقوسها بحرية بما يتوافق مع قيم المجتمع وحضارته.

فالعراق بلد متنوع ثقافيا ففيه( أقليات صغيرة تقوم على أساس ديني وليس عرقياً، ومن أبرزها الطائفة اليزيدية والصابئة والكلدان والآشوريون. ولم يحظ اليزيديون والصابئة بأي تمثيل في مجلس الحكم، كما أنهم لم يكونوا حاضرين في أي ترتيبات سياسية لإقرار وبناء هياكل السلطة في العراق، ولذلك أصدروا بيانات عديدة تطالب بحقوق سياسية عادلة، كان آخرها بيان الطائفة اليزيدية الذي قال إن عدد أفرادها في العراق يبلغ نحو مليون شخص، مشيراً إلى أن هذا العدد يحتم منح هذه الطائفة حقوقاً سياسية وتمثيلاً في مجلس الحكم.[15])

أن هذه الإشكالية لا يمكن حلها إلا إذا اتفق العراقيون على صياغة عقد اجتماعي يضمن قيام دولة مدنية يحكمها القانون ويتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات ، ويتخلص أبناء الأقليات الدينية من الشعور من هضم حقوقهم وهذا لا يأتي إلا وفق تصور جديد لقيام ثقافة حضرية تنمو إمام تراجع الثقافة التقليدية الشعبية والعشائرية وهذا يتطلب تحولات ثقافيا وسياسيا وصناعيا ينقل المجتمع الى مرحلة حضرية متطورة أساسها التعدد واحترام الرأي والرأي الأخر والكل يعمل من اجل البلاد وتقدمها بعدها ملك للجميع.

---

[13] د. معن خليل العمر: علم اجتماع الأسرة ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1994.ص84.

[14] طارق حمو: الأقليات الدينية العراقية في الدستور العراقي الجديد، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org

[15] القليات في العراق وهمومها السياسية:https://www.aljazeera.net

**2-رؤية مستقبلية**

ولاشك أن النظر الى المستقبل ضرورة حتمية لصنع مجتمعا حضريا متقدما،لذا فان لذا فت عملية التغير الثقافي والاجتماعي ظاهرة مستمرة في كل المجتمعات البشرية وهي عملية ترتبط بظروفها الذاتية والموضوعية، فلما كانت خطط التنمية فاعلة قوية كلما تقدم المجتمع وتكونت الهوية الوطنية لان ذلك يعني إشباع الحاجات الإنسانية للإفراد وهو ما يجعلهم مرتبطين بوطنهم وهويته الكلية مع تضائل الانتماءات الفردية وبما يضمن لهم ممارسة ثقافاتهم الفرعية.

ويرى كثير من البحثين في مجال علم الساسة وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا أن عملية التغير السياسي بعد 2003في العراق لم يتبلور بصورة تدرجية أو مستقلة إي لم تثمر الجهود الذاتية والموضوعية العراقية من تدخلات أجنبية، وهذا يعود الى عدم وجود تجربة حساسية تعددية في القاموس السياسي العراق المعاصر إلا إذا استثنينا نسبيا العهد الملكي ، فالعهد الجمهوري لم يحمل سمة التعدد وإنما قام على أساس الأيدلوجية الواحدة وعلى وفق سياسة واحدة ما جعل التجربة التعددية العراقية يصيبها كثير من الوهن. فالتعددية والتنوع الثقافي القومي والديني والمذهبي الذي سود المجتمع العراقي لا زال يثير إشكالية الانتماء الى الدولة ، الوطن، الأمة،فالمسألة الاثنية التي تجد تعبيرها في الواقع العراقي اليوم تقوم في معظمها على الولاء للانتماءات الضيقة ، عرقية، دينية، مذهبية، طائفية، عشائرية،قبل الانتماء الى الوطن،كما أن التعددية التي غطت الثقافة العراقية شكلت القبيلة والطائفة والعرقية في مواجهة المدنية والتوجه الحضري (المدني) لسنوات عدة مشكلات كثيرة للحكومة المركزية وبقيت الممارسات السلوكية للإفراد على اختلاف انتماءاتهم قائمة على الرغم من محاولات التحديث وانفتاح المجتمع العراقي على العالم[16].

ولا سبيل إمام المجتمع العراقي لحل أشكلياته المعقدة إلا عن طريق الأسلوب الديمقراطي (الحل في الديمقراطية) الذي يعطي لكل ذي حق حقه، وهي مسألة تبدو في المرحلة الراهنة صعبة، إلا أنها في المستقبل سوف تكون الخيار الضروري لتقدم البلد وإلا بقينا متأخرين أكثر فأكثر، فبلوغ الشروط الموضوعية لهذا المشروع إنما يعني بروز الهوية الوطنية بكل تجلياتها باعتبارها تمثل عنوان الثقافة العراقية ذاتها، وان الثقافة لا يمكن أن تقدم نموذج ديمقراطي دون إن يكون مصدرها الوطن الذي تفاعلت على أرضه حضارات وثقافات وأقوام مختلفة ولم تستطع أن تفتت أرضه إذ بقيت الثقافة العراقية عامل موحد وهي مرسخة في النفوس والعقول وستبقى كذلك[17].

إن المستقبل مرتبط بوجود إرادة سياسية قوية تصمم على تنفيذ التنمية البشرية بشكل علمي وموضوعي على إن تسبقها محاربة الفساد بكل أنواعها وجعل القانون هو المرجع في تنظيم حياة المجتمع، أن وضوح رؤية سياسية عراقية جامعة كفيلة بجعل الجميع يشعر بمسؤوليته، فالعراق يواجه اليم تحديات ضخمة ولاسيما يقع في منطقة صراع ونقاطع مصالح إقليمية ودولية، لذا ينبغي رسم سياسة وطنية تأخذ بنظر الاعتبار الحقوق الدينية والمدنية للأقليات الدينية

---

**[16] د.عبد العظيم جبر حافظ : مدخل الى استشراف المستقبل في النظم السياسية، جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية، بغداد، ص155-156.**

**[17] د.عبد الواحد مشعل عبد ود.ذكرى عبد المنعم إبراهيم: الأعلام العراقي بين أزمة المفهوم ورغبة الانطلاق نحو بناء دولة المواطنة(قراءة معاصرة للتجربة الإعلامية في المرحلة الحالية مع تقديم إستراتيجية إعلامية نحو بناء دولة المواطنة) بحث مقدم الى مؤتمر العشرين الدولي/ الجامعة المستنصرية / كية الآداب للفترة 25-26-2019، والمنشور في كتاب وقائع المؤتمر(إشكالية الدولة والأمة في العراق-قراءات في المرجعيات التاريخية والثقافية، بغداد،2019ص364.**

وجعلهم يشعرون بالمواطنة، علية فان رؤية البحث المستقبلية تتضمن توقعا بتغير المفاهيم التي قامت عليها السياسات المتبعة من قبل جيل عراقي جديد عابر للطائفية والعرقية ومتفاعل مع التغيرات الحضرية في العالم . أن المستقبل يحمل تحولات ثقافيا واسعا لدى الأجيال الجديدة تختلف في تصوراتها ورؤيتها عن الثقافة التقليدية التي بقيت فترة طويلة حبيسة التراثية الثقافية، أن الأجيال الجديد ستكون وطنية بأفعالها الأنجازية، لذا فالعراق سيعبر الى مرحلة جديدة من التطور وهو ينجح في ذلك كلما أبتعد على المحاور والتقاطع المصلي الإقليمي والدولي وهو يتبع سياسية وطنية مستقلة.

**رابعا :النتائج والتوصيات**

**أ-النتائج:**

1-كشف البحث أن إشكالية الأقليات الدينية في المجتمع العراقي لا تزال قائمة على الرغم من تضمين الدستور حقوق لها وهذا يرجع الى سيادة الثقافة التقليدية التي لا تزال تقد العشائرية والعرقية والطائفية بدرجات نسبية بين الحضر والريف.

2-تبين من البحث أن العراق الذي يقر دستوره بالتعددية، لا يزال الفرد العراق غير هاضم كليا المفاهيم الجدية إذ لا توال الثقافة التقليدية التي تحكم عقله ، على الرغم من محاولات التحديث وانفتاح المجتمع على العالم الخارجي من خلال وسائل الاتصال المختلفة بعد سنة2003.

3- كشف البحث إن مسألة الاثنيات والأقليات الدينية في المجتمع العراقي مسألة تعبر عن أصل عملية تشكل البناء الاجتماعي العراقي خلال التاريخ، ومرتبطة بالبعد الثقافي والتراثي العراقي،وهو مؤشر على أن المجتمع العراقي في أصله مجتمعا تعدديا.

4-لا تزال أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة العراقية تقليدية وهذا وضع عملية فهم الأقليات الدينية على أساس التكافؤ السكاني وهو ما يثير حفيظة إفراد الأقليات ورفضهم تسميتهم بالأقلية على اعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى ولهم حقوق مواطنة كاملة وان تسميتهم بالأقلية يعني عكس ذلك.

5-لا تزال أساليب التعليم تقليدية وبالتالي غير قادرة على نقل المعرفة الحديثة بشكل مقبول، ولاسيما فيما يتعلق بالتربية السياسية القائمة على أساس الاعتراف بالأخر وتربية الجيل الجديد تربية ديمقراطية لبناء دولة مدنية عادلة إذ وجد البحث أن هذه المناهج لم تخرج بعد من عباءة التقليدية الى فضاء وطني واسع على الرغم من الجهود المبذولة فلا تزال تحكم كثير من المعلمين أصول الثقافة التقليدية.

6- لا تزال الأوضاع الداخلية تتأثر ما يجري في المحيط الإقليمي للعراق في المرحلة الحالية نتيجة الصراعات السياسية والثقافية القائمة، ولاسيما في بعدها الثقافي والسياسي.

7- اتضح من البحث أن عملية التغير السياسي بعد 2003في العراق لم يتبلور بصورة تدرجية أو مستقلة إي لم تثمر الجهود الذاتية والموضوعية، عن مفاهيم يمكن رسم ثقافة تعددية تكون القليات والاثنيات تمارس أدوارها السياسية والثقافية في إطار مصلحة البلد.

8- كشف البحثان المستقبل مرتبط بوجود إرادة سياسية قوية تقود عملية التغير السياسي بعيدا عن إقصاء احد ولاسيما القليات الدينية والتعامل معها على أساس أنها جزء فاعل من المجتمع وهذا يتوقف على تحقيق تغيرات ثقافية كبيرة في بنية المجتمع عن طريق تنفيذ التنمية البشرية بشكل علمي وموضوعي على أن تسبقها محاربة الفساد بكل أنواعها وجعل القانون هو المرجع في تنظيم حياة المجتمع،

9-اتضح من البحث إن حقوق الأقليات والاثنيات في لا تزال إشكالية قائمة بفعل وجود المحاصصة العرقية والطائفية السياسية على حساب بلورة مفهوم وطني عام يجمع الأقليات الدينية والثقافية في إطار الدولة المدنية مع الاعتراف الكامل بحقوقها الثقافية.
بمختلف أقلياتهم الدينية والعرقية الآلاف السنين وهو يحافظون على وحدة العراق، وان ما يجري م إثارة مسالة الأقليات الدينية والثقافية هي مسالة سياسية وليس ثقافية.
11-تبين من البحث أن بناء تصور للمستقبل عابر للطائفية والعرقية يتوقف على ثقافة الأجيال الجديدة التي ستمل بكل تأكيد ثقافة تختلف عن الثقافة التقليدية بتأثير وسائل الاتصال الحديثة وتنامي القيم الفردية على حساب القيم الجمعية هو بحد ذاته يمثل مرحلة تحول ثقافي وحضاري ينتظر البلد في المستقبل.

**ب-التوصيات:**

1-ضرورة قيام مراكز الأبحاث المختلفة بمزيد من الدراسات والأبحاث عن واقع الأقليات الدينية والاثنية بكل أشكالها في المجتمع العراقي من اجل بلورة تصور نظري متكامل لدراسات تطبيقية والتوصل الى نتائج علمية ووضعها أمام صناع القرار.
2-على الدول وبكل مؤسساتها المعنية ولاسيما الإعلامية، على ترسيخ قيم الديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني وثقافة التعايش السلمي بخطاب معتدل جامع.